الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوزو ..... (هندوراس)

ثم: السيد بن ملوك (نائب الرئيس) .....(المغرب)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) السلع الأساسية

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية

(هـ) النظام المالي الدولي التنمية

(و) الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61779 (A)

0261779

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) **السلع الأساسية** (A/57/381)

(د) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (A/57/253)

(هـ) **النظام المالي الدولي التنمية** (A/57/151)

(و) **الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (A/57/340)

١ - **السيد شودهري** (الممثل السامي لأقل البلدان نما والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدم تقرير الأمين العام بشأن التدابير المتعلقة باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية ومشاكلها الخاصة (A/57/340).

٢ - وقال إن الصعوبات التي يتعين على البلدان النامية أن تتغلب عليها فيما يتصل بتنميتها ترتبط بوضعها الجغرافي غير المواتي. وتعذر الوصول إلى البحر والعزلة والبُعد عن الأسواق الدولية من المشاكل التي تزداد تفاقما من جراء كون البلدان المتاخمة لهذه البلدان، في أغلب الأحوال، من البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لإقامة شبكات فعالة للنقل العابر. ولما كانت الاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية واردة في الفصل الثاني من التقرير (A/57/340)، فإنه يكفي مجرد التشديد على آثار تكاليف الالنقل بالنسبة للتجارة والتنمية في هذه البلدان. ومن الملاحظ، في الواقع، أن حصة هذه البلدان من عائدات صادراتها، التي تستخدم في تمويل خدمات النقل الدولي، تفوق كثيرا حصة البلدان النامية الأخرى، فضلا عن البلدان المتقدمة النمو، وهذا يؤدي إلى إبطاء نمو الصادرات بهذه البلدان وزيادة تكلفة وارداتها، إلى جانب الإضرار بمصالح القائمين بالتصدير لديها في الأسواق العالمية.

٣ - والتكلفة المرتفعة للنقل تقلل من المزايا التي قد تتسم بها البلدان النامية غير الساحلية بالنسبة للبلدان المنافسة لها، كما أنها تقلل من حجم تبادلاتها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالأنشطة التي يمثل فيها النقل عاملا أساسيا، سواء من جراء اعتماد هذه الأنشطة على التصدير، أم بسبب اتكال الأنشطة الإنتاجية ذاتها على السلع المستوردة. وثمة اضطلاع اليوم من قبل المجتمع الدولي بإجراءات ترمي إلى تسوية مشكلة النقل العابر: توفير مساعدة مالية مكرسة للهياكل الأساسية الخاصة بالنقل، والقيام بمشاريع تتصل بالمساعدة التقنية، واتخاذ تدابير لتيسير التجارة (A/57/340، الفصلان الثالث والرابع). والبلدان النامية غير الساحلية تواصل، من جانبها، الاستثمار في ميدان تنمية هياكلها الأساسية. وذلك في نطاق ما لديها من موارد.

٤ - ومنذ بضع سنوات، والأمم المتحدة تبدي اهتمامها، هي وهيئات دولية أخرى، بمشاكل النقل العابر. وإعلان الألفية يتوخى في تهيئة شراكة عالمية من أجل الاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. والسعي لتهيئة حلول لمشاكل هذه البلدان يمثل، فضلا عن ذلك، هدفا من الأهداف الأساسية للألفية على صعيد التنمية. والقيام، في عام ٢٠٠٣، بتنظيم اجتماع وزاري دولي بشأن التعاون في مجال النقل العابر يعكس اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة، فهو يتيح على هذا النحو تعبئة التضامن الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في المشاركة في التبادلات التجارية الدولية، مما يستند إلى تهيئة شبكات فعالة للنقل العابر. ومن الممكن، فيما يبدو، تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال بتكلفة ضئيلة.

٥ - والتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع الوزاري الدولي وارد في الفصل الخامس من التقرير (A/57/340). والمشاركون في الاجتماع الوزاري الثالث للبلدان النامية غير الساحلية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) قد أصدروا بيانا وزاريا بشأن المسائل الموضوعية والتنظيم. ولقد شددوا على أنه ينبغي للاجتماع الوزاري الدولي أن يضع برنامجا للعمل الدولي من شأنه أن يرمي إلى تخفيف حدة الصعوبات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، بهدف تمكينها من التوصل على نحو سريع لأهداف القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

٦ - وهذا الاجتماع الوزاري الدولي يمثل أول مؤتمر من نوعه تعقده الأمم المتحدة، ومن ثم، فإنه ينبغي أن يُقاس نجاحه بمدى قدرته على توعية المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وتهيئة توافق عالمي في الآراء بشأن السياسات الرامية إلى إعداد نظم فعالة للنقل العابر، وحشد دعم كبير ومساهمات طوعية لصالح هذه البلدان. وثمة نداء، باسم الأمين العام، للاضطلاع بحملة لجمع التبرعات من أجل تيسير العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي، وتمكين ممثلي البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر ذاته. وهناك مشاورات قائمة، وخاصة مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية والبنك الدولي. ومن المأمول فيه، بالإضافة إلى ذلك، أن تقوم الجمعية العامة بالبت، على النحو المتوخى، بشأن مكان وموعد هذا المؤتمر، إلى جانب النواحي الأخرى المتصلة بعمليته التحضيرية.

٧ - **السيد كيينبورغ** (مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية): قدم تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/57/151).

٨ - وقال إن الفصل الثاني من التقرير (A/57/151) يتضمن نظرة مجملة إلى عمليات النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية ومنها. وخروج رؤوس الأموال، على نحو صاف، كان كبيرا بالنسبة لشمول البلدان النامية، ومن شأن التحويلات السلبية أن تستمر طوال عام ٢٠٠٢، مع وجود اتجاهات مختلفة وفق المناطق. ومن حسن الحظ، أن الدخل الصافي للموارد إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوف يستمر، فيما يبدو. ومنذ نشر هذا التقرير، تم إبرام اتفاقية بشأن إعادة تمويل المؤسسة الإنمائية الدولية، فضلا عن تمويل صندوق التنمية الأفريقي. على التوالي. ومن المتوخى لهذين الاتفاقين أن يفضيا إلى زيادة حجم الموارد المقدمة وتيسير شروط الإفراج عن الأموال لصالح البلدان المقترِضة. وهما يكملان بوضوح سائر التعهدات التي التُزم بها هذا العام بشأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنهما يعكسان ذلك الاتجاه الذي ينبغي الاحتفاظ به والذي يتضمن بلوغ أهداف الألفية على صعيد التنمية.

٩ - والفصل الثالث من التقرير (A/57/151) يتناول مسألة إصلاح النظام المالي الدولي. ومنذ الأزمة المالية في آسيا، تعهد المجتمع الدولي بمنع احتمال وقوع أزمات من هذا القبيل. ولقد قام، بصفة خاصة، بوضع وتنفيذ قواعد تتصل بالممارسات السليمة على الصعيد المالي وصعيد الاقتصاد الكلي، وذلك وفقا للمبدأ القائل بأن تطبيق مثل هذه القواعد السليمة من شأنه أن يعزز النظام المالي لدى كل بلد، وهذا سيقلل بالتالي من احتمال حدوث تقلبات مالية على الصعيد الدولي. وهذه القواعد قيد النظر كثيرا ما توضع طبقا لأحوال البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة، وإن كان ينبغي لها أن تكون قابلة للتطبيق في سياق البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا قيمة لهذه القواعد إن كانت مجرد حبر على ورق. ومن الواجب بالتالي أ، يُراعى، في مرحلة التنفيذ، مستوى نمو الاقتصاد والأسواق المالية، إلى

جانب التقاليد القانونية والثقافية والقدرات الإدارية، التي تتفاوت من بلد إلى آخر. والأزمات المالية محتملة الوقوع، ومن ثم، فإنه يتعين دائما تلافي تهديداتها وتسوية ما قد يحدث منها بالفعل. وفي إطار هذا التلافي، قدم صندوق النقد الدولي اعتمادا لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، مما لم يُستخدم على الإطلاق، فالطلب في هذا الصدد قد يؤدي إلى ردود فعل سلبية بالنسبة للأسواق المالية. وسوف يقوم الصندوق بدراسة احتمالات الاضطلاع بالتكييف اللازم حتى يفي هذا النظام بهدفه فيما يتعلق بمنع الأزمات، وخاصة من خلال القيام على نحو مستمر بمساعدة كل بلد نام يتسم بشروط بعينها. وإجراءات التوقي المتعلقة بالأزمات تستهدف أيضا تمكين الكافة من التعمق في معرفة كيفية إدارة ما قد ينشب من أزمات. ولقد التزم المجتمع الدولي بهذا الأسلوب من خلال اتباع طريقتين مختلفتين (إحداهما تعاقدية والأخرى نظامية).

١٠ - واحتمال حصول بلد من البلدان على موارد ما من صندوق النقد الدولي، في حالة تعرض هذا البلد لأزمة مالية، يتوقف بصفة خاصة على حصص الصندوق، وهذه الحصص لم يجر تعديلها وفقا لنمو الإنتاج العالمي والتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية، وهي جديرة بالتالي بالزيادة. وبالنسبة لحقوق السحب الخاصة، لم ترتفع هذه الحقوق منذ أكثر من ٢٠ عاما. وتوافق آراء مونتيري يقضي بأن تخضع أي دراسة لتخصيص حقوق ما لتشريعات وإجراءات الصندوق، وهذه التشريعات والإجراءات تنص على مراعاة الاحتياجات العالمية من السيولة الدولية. ومن رأي الأمين العام أن التخصيص المؤقت لحقوق السحب الخاصة قد يشكل وسيلة لتوفير سيولة دولية أثناء الأزمات. وعلى أي حال، يجب على البلدان، التي لم توافق بعد على نظام تخصيص ”رؤوس الأموال“ هذا، أن تقوم بالموافقة عليه. والنتيجة الطبيعية لمساعدة صندوق النقد الدولي تتمثل فيما يفرضه من شروط، ولقد قبل الصندوق أن يعيد النظر في هذه الشروط، وذلك بهدف تعزيز المراقبة الدولية مع تقليل متطلباته إلى الحد اللازم من منطق مراعاة الأهداف الاقتصادية الكلية وتكييف الشروط وفقا للسياق الوطني. وسوف يُقاس مدى نجاح عملية إعادة النظر هذه على صعيد الممارسة.

١١ - وإلى جانب تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التحكم في استراتيجياتها الإنمائية على الصعيد الوطني، فإنه ينبغي تمكينها أيضا من زيادة المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية الدولية وفي عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على هذه البلدان. والمنتدى المعني بالاستقرار المالي ولجنة بال قد ضربا مثالا لذلك، حيث قاما بدعوة البلدان غير الأعضاء إلى المشاركة في مداولاتهما بشأن القواعد ذات الصلة، وهذه ممارسة جديرة بالاتباع وبتوسيع النطاق بهدف التمكن من تطبيق تلك القواعد على كافة البلدان تطبيقا فعالا. والاقتراح المتصل بإعادة هيكلة الديون الرسمية لا يمكن العمل به إلا في نطاق مراعاة آراء العناصر المؤثرة ذات الشأن. وبغية زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيد المالي الدولي، ينبغي لدراسة حصص صندوق النقد الدولي أن تتناول هذه الحصص من حيث التوزيع والمقدار.

١٢ - وتوافق آراء مونتيري يتعرض لجميع المسائل الواردة في التقرير (A/57/151). ومناقشات اللجنة الثانية تمثل مرحلة أولى في هذه المداولات المتعلقة بإحراز التقدم في مجال تطبيق توافق الآراء ووضع التدابير الواجبة في هذا الصدد.

١٣ - **السيد بوسوتيل** (الإدارة التنفيذية والتنظيم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد): قدم، على التوالي، تقريري الأمين العام بشأن الاتجاهات والاحتمالات

العالمية المتصلة بالسلع الأساسية (A/37/381) وأزمة الديون الخارجية والتنمية (A/57/253).

١٤ - وقال إن حصة البلدان النامية في صادرات السلع الأساسية قد زادت على نحو طفيف خلال التسعينات، ومع ذلك، فإنها لا تزال دون المستوى الذي بلغته في عام ١٩٨٥. أما حصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بصفة خاصة، فإنها مستمرة في الهبوط. ومنذ ١٠ سنوات، لم يحدث أن تغيّر في عدد البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في الحصول على أكثر من نصف عائدها التصديرية.

١٥ - وبغية تحسين مصير ٢,٥ بليون نسمة تعيش في البلدان النامية وتعتمد في معيشتها على إنتاج السلع الأساسية، إلى جانب بلوغ هدف الألفية الإنمائي الذي يتمثل في تقليل نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف، ينبغي زيادة الحصائل الناجمة عن إنتاج السلع الأساسية. ومن الواجب أن تُحسَّن إنتاجية الزراعة وتنافسية البلدان النامية في ميدان التصدير. وحيث أن جزءا لا يُستهان به من السلع الأساسية مخصّص للتصدير، فإنه ينبغي كذلك تحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وإلغاء التدرّج في فرض الرسوم من شأنه أن يسهم في توسيع نطاق صادرات السلع المصنعة، كما أن التخلي عن القواعد الصارمة التي لا طائل وراءها سييسر من التنوع والاتجاه نحو السلع المتطورة. ومن شأن الاختفاء التدريجي للإعانات المالية المقدمة للزراعة في البلدان المتقدمة النمو أن يفتح الأبواب أمام الزراع بعدد كبير من البلدان النامية، سواء على صعيد الأسواق الداخلية أم الدولية.

١٦ - وأسعار السلع الأساسية قد واصلت اتجاها نحو الهبوط، ومستواها الحالي يماثل ذلك المستوى الذي كان سائدا في أوائل السبعينات، وذلك وفقا للقيمة الحالية لدولار الولايات المتحدة. وينبغي، بكل تأكيد، تحسين الوصول إلى أسواق سلع البلدان النامية، ولكن الأسواق تتسم بالتزايد المطرد لمتطلباتها وبالتعقد المستمر لهياكلها، ومن ثم، فإن البلدان النامية تحتاج أيضا إلى مساعدة ما بهدف ترفيع قدراتها في مجال العرض، فضلا عن نوعية سلعها ومشاركتها في سلاسل القيم الدولية. وثمة عقبات كبيرة تحول دون زيادة صادرات السلع الأساسية وتنوعها، وذلك من جراء عوامل مؤسسية، من قبيل ضآلة المعلومات المتعلقة بالأسواق، وعدم كفاية الوصول إلى التكنولوجيات ووسائل الإنتاج، ونقص خدمات التعليم، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم، والافتقار إلى التنظيم والتعاون فيما بين الهيئات الوطنية. وقد تؤدي التدابير المتخذة في هذه الميادين من قبل الحكومات كل على حدة، ومن قبل المجتمع الدولي أيضا في إطار مشاركة نشطة من القطاع الخاص، إلى التأثير بأسلوب موات على موارد رزق منتجي السلع الأساسية بالبلدان النامية.

١٧ - وبشأن مشكلة الديون (A/57/253)، يلاحظ أن توافق آراء موتيري قد أكد أن ثمة ملاءمة للاقتراحات المتعلقة بحل مشاكل الديون بالبلدان النامية، مما ورد في التقريرين السابقين (A/55/422 و A/56/262). وعلى الرغم من استمرار الدائنين الثنائيين في إلغاء الديون الرسمية بالعديد من البلدان ذات العائد المنخفض، فإن الديون الخارجية غير المناسبة لا تزال تعوق، إلى حد كبير، التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان المتسمة بعائدات منخفضة أو متوسطة، كما أنها تزيد من احتمالات الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف حدة الفقر.

١٨ - وفي ضوء البطء في تطبيق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي الاتجاه نحو تبسيط الإجراءات ذات الصلة ودراسة مضمون شروط استفادة البلدان الفقيرة من هذه المبادرة. ومن الواجب كذلك أن تُتوخَّى تدابير من شأنها أن تجعل النمو في صميم عملية الإصلاح، فضلا عن اتخاذ خطوات محددة للتعجيل بتنفيذ تحليلات الفقر وما له

من آثار على الصعيد الاجتماعي، مع تزويد البلدان بالوسائل اللازمة لاضطلاعها بنفسها بهذه التحليلات.

١٩ - وكما سبق أن اقترح الأمين العام في تقريريه السابقين، يجب أن تُدرَس باهتمام إمكانية تركيز تخفيف وطأة الدين في بداية الفترة ذات الصلة، وذلك بمجرد التوصل إلى نقطة اتخاذ القرار. ومن الواجب أيضا أن يُبحث عن كثب احتمال تأجيل سداد المدفوعات المستحقة في إطار خدمة الدين بالنسبة لكافة المبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى حين التوصل إلى نقطة اتخاذ القرار، مما سبق أن فرضته بعض حكومات البلدان الصناعية. وفي ضوء ضعف القدرة على الادخار الوطني، يلاحظ أن تخفيف أعباء الديون وتقديم مساعدة إنمائية رسمية سيضطلعان بدور تيسيري أساسي فيما يتصل بالنمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - وثمة بلدان عديدة أخرى من البلدان النامية والبلدان ذات العائد المنخفض أو المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعاني من أعباء ديون خارجية رسمية تتجاوز مستوى عتبة الصلاحية في إطار المبادرة. ومن الواجب إذن أن يُضطلع بمزيد من المرونة فيما يتصل بمعيار المقبولية لتخفيف الدين، وذلك بهدف تحسين الجهود المبذولة للتقليل من الديون في هذه البلدان. وفي هذا الشأن، قد يُتوخَّى إجراء تقييم مستقل لمدى صلاحية الديون بهدف تحديد المستوى اللازم لتخفيف عبء الدين، لا في بلدان المبادرة وحدها، بل أيضا في سائر البلدان ذات العائد المنخفض أو المتوسط والتي تنوء تحت وطأة الدين.

٢١ - ومسألة الديون الخارجية ترتبط على نحو وثيق بنوعية سياسات الميزانية والسياسات الاقتصادية الكلية ومسألة إدارة أسعار الصرف ونظام تحركات رؤوس الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الدولي المتعلق بالتدخل في حالات الأزمات يفتقر، فيما يبدو، إلى الترابط وإمكانية التنبؤ. وفي الوقت الذي استفادت فيه تركيا من تمويل إضافي كيما تضطلع بالتزاماتها الخارجية وتتفادى عدم السداد، يلاحظ أن الأرجنتين لم تنتفع بدعم من هذا القبيل، وأنها قد اضطرت إلى وقف خدمة الدين في نهاية عام ٢٠٠١ عندما لم تتمكن من الوفاء بالشروط المرتبطة بالاستمرار في دفع ائتمانات صندوق النقد الدولي.

٢٢ - والنظام المالي الدولي لا يزال بحاجة إلى استراتيجية دولية متماسكة وواقعية بهدف مواجهة الاضطرابات المالية وقدرات البلدان النامية على الاستدانة. ويبدو أن ثمة ضرورة، أكثر من أي وقت مضى، لوضع آليات لإعادة الهيكلة، وللقيام، عند الاقتضاء، بإلغاء الديون الرسمية الدولية التي تتحملها البلدان النامية إزاء الدائنين من القطاع الخاص، وذلك انطلاقا من تلك المبادئ المماثلة التي تنظم التشريعات الوطنية بالبلدان المتقدمة النمو فيما يتصل بحالات الإفلاس. ومن شأن تقديم إجراءات مناسبة للألغاء أن يكفل اضطلاع الدائنين والمستثمرين بنتائج ما أخذوه على عاتقهم من مخاطرات، فضلا عن توزيع تكاليف الأزمات بصورة عادلة بين المدينين والدائنين، وكذلك بين شتى فئات هؤلاء الدائنين.

٢٣ - وثمة شكوك لا تزال تخيم حول طرائق التدخلات الرسمية في الأزمات المالية بالأسواق الجديدة، مما يزيد من تقلبات الأسواق. والنظام الحالي يحفز، فيما يبدو، على الإتيان بردود من شأنها أن تشجع حدوث الدورات. وهذا قد يفضي إلى تفاقم الأزمات. ولقد حان الوقت للاضطلاع بإصلاح حقيقي للهيكل المالي الدولي. والعمل المتعدد الأطراف هو الذي يستطيع وحده أن ينظم مشكلة الديون على نحو يتسم بالكفاءة. والتعاون فيما بين الدول الاقتصادية الرئيسية بوسعه، دون غيره، أن يضمن تهيئة مستوى من الاستقرار النقدي، مما تحتاج إليه البلدان النامية كيما تتولى

التدفقات التجارية والمالية تكملة ما تتخذه هذه البلدان من إجراءات على صعيد أوطانها.

٢٤ - **السيد فالينيلا** (فنزويلا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الصعوبات الاقتصادية لدى البلدان النامية توضح أنه ينبغي التماس وسائل جديدة لنقل الموارد والتكنولوجيات من أجل تنمية هذه البلدان. وعلى الرغم من الجهود القائمة، فإن العقبات لا تزال كبيرة إزاء أكثر البلدان ضعفا، وأقلها نموا، إلى جانب البلدان ذات العائد المتوسط، فهذه بلدان تخضع لصادراتها من السلع المصنّعة والسلع الزراعية والمواد الأولية، وهي تعاني من هبوط الأسعار ومن ارتفاع الرسوم الجمركية.

٢٥ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد من جديد ذلك الدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومات في عملية التنمية بكل بلد، وهي تشجع البلدان المتقدمة النمو، في نفس الوقت، على الأخذ بسياسات وتدابير اقتصادية كلية مناسبة بهدف ضمان النمو الاقتصادي وتحسين الاستقرار العالمي. وينبغي تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية لتشجيع وصول البلدان النامية للنمو الاقتصادي المتين والتنمية المستدامة، مع تعزيز نظمها الديمقراطية، وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية اتخاذ القرار.

٢٦ - وثمة قيود على الجهود المبذولة من أجل حشد الموارد الداخلية لدى البلدان النامية، وذلك من جراء نقص الموارد الخارجية التكميلية، التي ينبغي توفيرها دون شرط من جانب البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من المبادرات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي خلال السنوات العشر الماضية، فإن الدين لا يزال من العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية. ومن الواجب، بالتالي ودون أي شك، أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية باتخاذ تدابير فعالة وعادلة من أجل تهيئة حلول مستدامة لمشكلة الديون الخارجية بالبلدان النامية، وذلك بطرق تتضمن إلغاء الدين وزيادة تدفقات المعونة الميسرة لهذه البلدان. ومن الجدير بالترحيب، في هذا المنحى، ما قرره مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية من ربط مستوى المديونية المقبولة بقدرة البلد على بلوغ أهدافه الإنمائية. وينبغي كذلك تشجيع تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال توفير موارد إضافية.

٢٧ - وهبوط أسعار السلع الأساسية، الذي ورد بتقرير الأمين العام (A/57/381)، قد أدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان النامية التي تقدم هذه السلع. ومن الواجب، إذن، أن يتم توسيع نطاق أنشطة الفرع الثاني للصندوق المشترك المتعلق بالسلع الأساسية، مع زيادة الموارد المتاحة لديه من أجل تمويل أنشطة البحث والتطوير وخدمات التعميم بالبلدان النامية. وينبغي تمكين السلع الأساسية من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء تدرّجيّة الرسوم والممارسات الحمائية والإعانات الزراعية. وآثار تدابير مكافحة الإغراق ومناهضة الإعانات تبعث على القلق أيضا، وليس من الجائز أن تستخدم هذه التدابير لأغراض حمائية. وفي هذا الشأن، وعلى الرغم من الآمال التي أنيطت بمؤتمر الدوحة الوزاري، فإنه لم يتحقق إلا تقدم ضئيل حتى الآن في إطار المفاوضات التجارية بجنيف.

٢٨ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تذكّر بأنه ينبغي مراعاة الاحتياجات والمشاكل الخاصة المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي ترحب بما قررته الجمعية العامة من القيام في عام ٢٠٠٣ بتنظيم اجتماع وزاري دولي بشأن التعاون في مجال النقل العابر.

٢٩ - **السيد بن ملوك** (المغرب): تولى رئاسة الجلسة.

٣٠ - **السيدة لوج** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي تنتسب إليه (استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا) وكذلك تركيا وقبرص ومالطة المنتسبة إليه أيضا، فقالت إن تطبيق قرارات مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ يندرج في إطار عملية أوسع نطاقا ترمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المستحسن أن تضطلع اللجنة الثانية بتنظيم أعمالها وفقا لذلك، مع القيام بتجميع كافة المسائل الخاصة بتمويل التنمية تحت بند واحد من بنود جدول الأعمال، والشروع في نفس الوقت في توجيه نداء بتوفير مساهمات من قبل الخبراء بهدف إثراء الأعمال ذات الصلة، مع المطالبة بدعم الأمانة على صعيد متعدد الأطراف. ومن المحبّذ أيضا أن تختتم اللجنة أعمالها باتخاذ قرار جماعي يستند إلى تطبيق توافق آراء مونتيري، مما سيشكل مساهمة حكومية دولية في المشاورات التي ستُجرى مستقبلا مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومن المؤكد أن الشراكة الجديدة المتعلقة بالتنمية، التي وُضعت في مونتيري والتي تم التشديد عليها في الإعلان الصادر عن مؤتمر الأغذية العالمي بعد مرور خمس سنوات عليه وكذلك في خطة عمل جوهانسبرغ، جديرة بالتنفيذ من خل متابعة تلك العملية الإيجابية التي بدأت في مونتيري. وعلينا أن نحترم التعهدات المعلنة في مجال إدارة الشؤون على نحو سليم، وخاصة ما يتصل بالشفافية ومكافحة الفساد والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون فضلا عن الممارسات الاقتصادية التي تتسم بجودة الإعداد. وأساس التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي يتمثل في تهيئة بيئة اقتصادية كلية مواتية ومناخ ملائم للاستثمار، مع توفير إطار تنظيمي مناسب، واتخاذ تدابير من شأنها أن تتيح مراعاة الجانب الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي.

٣١ - ومؤتمر مونتيري كان مناسبة طيبة لإعادة تأكيد أن القطاع الخاص يمكن أن يكون محركا بالغ الأهمية للتنمية. ومما يبعث على الاطمئنان أن الانخفاض الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي لوحظ في هذا العام من جراء الحالة الاقتصادية العالمية، لم يكن له إلا تأثير ضئيل على البلدان النامية. ومن دواعي القلق، مع هذا، أن أقل البلدان نموا لا تستفيد بصورة كافية من الاستثمارات المقدمة. ونمو التدفقات الاستثمارية نحو البلدان النامية لا يمكن له أن يتأتّى إلا في إطار استثماري قائم على صعيد متعدد الأطراف.

٣٢ - وقد مكّن مؤتمر مونتيري أيضا من التّنبّه إلى أهمية التجارة في مجال التنمية، فبوسعها أن تشجع النمو وأن تسهم في الحد من الفقر. وإذا كانت النفوذية المتعلقة بالتبادلات فيما بين البلدان النامية ومع البلدان المتقدمة النمو تؤثر، بالفعل، تأثيرا كبيرا على مكافحة الفقر، فإن هناك ضرورة لاتخاذ تدابير أخرى. وإصلاح التجارة ينبغي له أن يكون جزءا من الاستراتيجيات الشاملة المتصلة بالحد من الفقر التي تأخذ بها البلدان ذاتها، حيث يتعين على هذه البلدان أن تتبع سياسات أرفع شأنا، وأن تستفيد من المساعدات الخارجية، وأن تستند إلى تنظيم دولي يتسم بالتكيف. ولقد قدمت اللجنة الأوروبية مؤخرا مقترحات بشأن طريقة تنفيذ تعهدات الاتحاد في مجال تعزيز القدرات التجارية.

٣٣ - وثمة عدد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، لن يبلغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية في حالة عدم حصوله على معونة إنمائية متزايدة. والاتحاد الأوروبي يقدم بالفعل أكبر قدر من المساعدة الإنمائية الرسمية. وهو يتوخى الوصول إلى الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة، ويطالب سائر المانحين بالقيام بذلك فورا. ولقد تعهد الاتحاد ببلوغ متوسط مقداره ٠,٣٩ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠٠٦. ومن أجل هذا، يلاحظ أن جميع الدول أعضاء الاتحاد تبذل قصاراها بهدف تكريس ما لا يقل عن ٠,٣٣ في المائة من دخلها القومي

الإجمالي من اليوم وحتى عام ٢٠٠٦. ومن الحري بهذه الزيادة الملموسة في المساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون مصحوبة بإمعان في الفعالية والشفافية بالبرامج الممولة، وكذلك بتنسيق أفضل قدرا لسياسات البلدان المانحة. وبوسع البلدان المتقدمة النمو أن تسهم أيضا في تمويل التنمية من خلال دراسة سائر وسائل التمويل، وثمة استعداد لدى الاتحاد لبحث مدى صحة مخصصات حقوق السحب الخاصة.

٣٤ - وليس من الجائز أن تُطبق عملية تخفيف الديون بشروط تتسم بالتحرر إلا على البلدان المنخفضة الدخل والفارقة في الديون. ولقد أُحرز تقدم كبير في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث استفادت منها بالفعل ٢٨ بلدا. ومن الواجب على هذه البلدان أن تواصل جهودها كيما تستخدم الموارد المتاحة على هذا النحو استخداما فعالا، إلى جانب زيادة إنتاجيتها ونموها، مع الاستثمار في ميدان تخفيف حدة الفقر. وعلى جميع البلدان، التي تتوفر فيها الشروط الضرورية للاستفادة من هذه المبادرة، أن تتخذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة. ومن المطلوب من كافة الدائنين والمانحين أن يسهموا في تمويلها بهدف كفالة توزيع عادل للأعباء. والتنسيق بين البلدان المانحة ضروري أيضا من أجل تمكين البلدان المستفيدة من استخدام الموارد التي توفرها المبادرة استخداما فعالا. ويتعين، بالإضافة إلى ذلك، متابعة الأعمال المتصلة بمسألة صلاحية الديون في ضوء إعمال الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواجب على المنظمات الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصفة خاصة، أن تواصل المساهمة في تعزيز النظام المالي الدولي. ومن الجدير بالترحيب ما يلاحظ من التزامها بتوافق آراء مونتيري، فضلا عن رغبتها في تنفيذ هذا التوافق.

٣٥ - **السيد اسكانيرو** (المكسيك): أوضح أنه ينبغي إرساء تعدّديّة جديدة للأطراف، تستند إلى العمل، وتتضمن احترام تعهدات زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت في مؤتمر مونتيري والتي تعد ضرورية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بطرق تشمل إزالة العقبات التي تحول دون وصول سلع البلدان النامية إلى البلدان الصناعية، بما في ذلك إلغاء التدابير الحمائية. وبغية مساندة جهود البلدان النامية، ينبغي تحسين تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية، ووضع نظم للإنذار من أجل منع الأزمات المالية الدولية، وتحديد نطاق لشروط المؤسسات المالية الدولية وتزويدها بموارد كافية لتمكينها من تقديم تمويلات طارئة، والقيام تدريجيا بتوسيع سياق مدونات وقواعد حُسن سلوك المؤسسات المتفق عليها على الصعيد الدولي، وزيادة حقوق السحب الخاصة من أجل توفير الموارد لأغراض التنمية، ورفع مقدار حصص صندوق النقد الدولي في إطار نظام أكثر توافقا مع الأهمية الاقتصادية النسبية للبلدان، وتحديد مبادئ واضحة لإدارة وتنظيم أزمة الديون. وعلى جميع الأطراف المساهمة في تمويل التنمية أن تنفذ توافق آراء مونتيري وأن تقيّم نتائجه.

٣٦ - **السيد بارنويل** (غيانا): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. والدول أعضاء الجماعة الكاريبية قد اتخذت تدابير هامة من ألج تحسين تنافسية الصادرات ونتائجها في المنطقة. وفي القطاع الزراعي، أتاح العمل الحكومي للنظم الزراعية والهياكل التصديرية أن تكف عن الاعتماد على الاتفاقات التفضيلية وأن تتجه نحو تحرير الأسواق. ومع هذا، فإن اقتصادات المنطقة لا تزال تواجه صعوبات عديدة. ولدى بحث قائمة المشاكل، التي يتعين على البلدان التي تقدم سلعا أساسية أن تتغلب عليها حتى تفلت من حصار الفقر، يلاحظ أنه لا توجد حاجة إلى مجرد وسائل مالية، بل أنه ينبغي مراعاة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة التي تكتنف البلدان النامية. وفيما يتصل ببلدان الجماعة الكاريبية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار ضآلة حجمها

وانجراميتها. وهذه البلدان ترحب بإنشاء مرفق التمويل التعويضي والتمويل المتصل بالأحداث غير المتوقعة، وذلك على يد صندوق النقد الدولي، إلى جانب إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية، فيما يخص دراسة الاستراتيجيات الجديدة التي تتيح حل المشاكل القائمة. وهي ترى، مع هذا، إن المشكلة الحقيقية تكمن في اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة، والذي أدى إلى إعادة النظر في المعاملات التفضيلية الموفّرة للبلدان النامية، وأيضا إلى يادة رخاء البلدان الصناعية في إطار تدعيم الزراعة. والقرار الذي اتخذه مؤخرا أحد البلدان الصناعية الكبرى، والذي يتضمن تقديم إعانات مالية للزراعة وصناعة الحديد، يسئ إلى احتمالات النمو بالعديد من البلدان النامية.

٣٧ - والجماعة الكاريبية تساند أعمال الأونكتاد بشأن البلدان المقدمة للسلع الأساسية، وهي تؤيد بوضوح مسألة تعزيز الأونكتاد حتى يقوم ببحث الروابط القائمة بين التجارة والاستثمار والتمويل وتطوير الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا. وهي ترحب، مع الارتياح، بما تعهد به المجتمع الدولي في مؤتمر قمة جوهانسبرغ من السعي لإيجاد حل لانخفاض معدلات التبادل وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، كما أنها تطالب، في نفس الوقت، بالقيام في عام ٢٠٠٣ بعقد اجتماع دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تناول هذا الموضوع وتهيئة حلول ملائمة.

٣٨ - وفيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية والتنمية، تعرب الجماعة الكاريبية عن قلقها إزاء وجود توترات متزايدة بين البلدان المدينة والمؤسسات المالية الدولية بشأن تقديم الأموال الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي إطار توافق آراء مونتيري، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه من أجل تنفيذ المبادرة تنفيذا كاملا ومساعدة البلدان النامية في الخروج من الأزمة. ويمكن، لتحقيق هذا الغرض، أن يعتمد على خبرة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ذلك الشأن.

٣٩ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي) لاحظ أن تعزيز النظام المالي الدولي ومنع الأزمات يشكلان عاملين أساسيين من عوامل التنمية المستدامة. والاستراتيجية المتبعة من قبل الأمم المتحدة في هذا الشأن، وهي استراتيجية تستند إلى تهيئة حلول متناسقة، جديرة بالمساندة. ونجاح هذا الاضطلاع يتوقف، إلى حد كبير، على مدى وفعالية التعاون القائم بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي أيضا الاستمرار في وضع آليات من شأنها أن تكفل مشاركة القطاع الخاص في تطبيق القرارات التي اتخذها مؤتمرا مونتيري وجوهانسبرغ. ويلاحظ أن تعزيز القطاعين المالي والمصرفي على الصعيد الوطني، إلى جانب تعزيز آليات التنظيم ومراقبة أنشطتها، يشكلان جزءا من المهام ذات الأولوية التي ترتبط بالنظام المالي الدولي.

٤٠ - ومشكلة المديونية، وخاصة مديونية أشد البلدان فقرا، تبرز دائما بوصفها مشكلة حادة. والاتحاد الروسي، وهو من أعضاء مجموعة البلدان الثمانية، يؤيد تنفيذ تلك المبادرة التي تحظى برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المعروف أن هذا البلد يتحمل، بالإضافة إلى ذلك، عبء دين خارجي مرهق، ولكنه يقوم في الوقت الراهن باتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل تعديل خدمة الدين. وإذا كان يتولى المساهمة، على هذا النحو، في إيجاد حل لمشكلة المديونية على الصعيد العالمي، فإن ثمة وضوحا في أن ذلك من شأنه أن يعوق بصورة مقابلة تسوية المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الملحة على الصعيد الداخلي، وأن يعطل من الإصلاحات التي تصحب إقامة اقتصاد سوقي. والاتحاد الروسي يحدوه أمل كبير في أن يراعي شركاؤه هذه العوامل في إطار التعاون الاقتصادي والمالي الدولي.

٤١ - وينبغي مواصلة الحوار الذي بدأ في مؤتمر جوهانسبرغ بشأن مسألة تحويل الديون إلى استثمارات في مجالي البيئة والتنمية المستدامة. وتوافق آراء مونتيري يتوخى، فضلا عن ذلك، وضع آليات ابتكارية من هذا القبيل بهدف حل مشكلة مديونية البلدان ذات العائد المتوسط.

٤٢ - ومن الضروري أيضا أن يُقام نظام تجاري دولي عادل. ومن رأي الا تحاد الروسي أن منظمة التجارة العالمية ينبغي لها أن تكون منظمة عالمية بالفعل، مع تطبيق قواعدها دون تمييز، بما في ذلك ما يتصل بانضمام دول أعضاء جديدة.

٤٣ - والاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على موضوع إزالة الحواجز وإلغاء التمييز في مجال التبادلات التجارية. وهو لا يتقبل إطلاقا القيام، لأهداف حمائية، باستخدام آليات لمكافحة الإغراق وأنواع أخرى من العقبات المصطنعة التي تضير بالمصدرين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي إطار الانضمام المرتقب للاتحاد الروسي لمنظمة التجارة العالمية، عمد الاتحاد إلى تخفيض الضرائب المتعلقة بالواردات وتطبيق نظام تفضيلي بشأن عدد كبير من البلدان النامية.

٤٤ - والوفد الروسي يشدد على ذلك الدور الهام الذي يضطلع به الأونكتاد، بوصفه هيئة تنسيقية بمنظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية، وباعتباره محفلا لدراسة المسائل المرتبطة بتحرير تبادلات السلع والخدمات وتنشيط التدفقات المالية ونقل التكنولوجيا. والوفد يعلق أهمية كبيرة أيضا على إبقاء وتعزيز المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهدف زيادة فعالية تجارتها الخارجية وتحسين هياكلها الأساسية وتيسير اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٥ - وفي نهاية المطاف، يعرب الوفد الروسي عن تأييده لما اقترحته كازاخستان من عقد مؤتمر وزاري دولي بشأن التعاون في مجال النقل والنقل العابر، وذلك في هذا البلد.

٤٦ - **السيد جيميتز** (إكوادور): قال إنه يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وخلال العشرين عاما الماضية، تعرضت بلدان نامية عديدة، ومنها إكوادور، للتأخر في سداد ديونها الخارجية، ولقد اضطرت، في مرات كثيرة، إلى إعادة التفاوض بشأن هذه الديون. وفي عام ١٩٩٩، كان مجموع الديون الخارجية لإكوادور يمثل ١١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٦٥,٨ في المائة من الصادرات، كما بلغت خدمة الديون ٢٠,٢ في المائة من ميزانية الدولة. وأثناء السنوات الخمس الماضية، تجاوز النقل الصافي التراكمي للموارد إلى الخارج ٣ بليون دولار. وتخفيف الديون لم يكن كافيا لتحرير الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية الوطنية. ولا يزال هذا من المشاكل السياسية والاقتصادية الرئيسية بالبلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط.

٤٧ - ولقد أصبح من الواضح، بالتالي، أن ثمة ضرورة متزايدة لاتخاذ ما يلزم من تدابير لإيجاد حل مستدام لهذه المشكلة، على ألا يغيب عن البال أن الادخار الخارجي يشكل، حاليا ومستقبلا، عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية، وأن طابع وهيكل الدين الخارجي قد تطورا إلى حد كبير في السبعينات والثمانينات، وأن هذا الدين لم يعد يؤثر بنفس الأسلوب على مشمول النظام المالي الدولي.

٤٨ - ومن الواجب، بالتالي، أن يُتوخى القيام بتنقيح لقواعد إعادة التفاوض ومشروطيات صندوق النقد الدولي فيما يتصل بـ ''الدراسات الدورية'' التي تخضع لها البلدان المدينة. وهذه المشروطيات لا يجوز لها أن تُوجه نحو مجرد

عمليات الخصخصة والتحرير وإزالة الضوابط، بل أنه ينبغي لها أيضا أن تتضمن مراعاة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة التي تسود كل بلد، وذلك فضلا عن العوامل الخارجية التي يتزايد تأثيرها يوما بعد يوم.

٤٩ - وآليات التخفيف الجزئي المعمول بها حاليا، والتي تؤدي إلى نتائج مبشرة بالخير، جديرة بتوسيع النطاق، كما ينبغي أيضا توسيع نطاق عمليات تحويل الديون إلى مشاريع اجتماعية أو مبادلتها بهذه المشاريع. وهناك ضرورة، علاوة على ذلك، لتعزيز مصارف التنمية المتعددة الأطراف، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تنمية الإنديز، فهما يضطلعان بدور هام في تقديم القروض المناهضة للدورات، كما أنهما قد أتاحا تخفيف آثار فترات الأزمات والصدمات الخارجية.

٥٠ - **السيد شيفي** (سويسرا): قال إن اللجنة قد يكون في وسعها أن تحاول القيام، على نحو متكامل، بتناول كافة المسائل المدرجة في جدول الأعمال تحت البند ٨٤، وهي مسائل مرتبطة ببعضها، وذلك في إطار قرار موحد يتعلق بالاقتصاد الكلي.

٥١ - والإصلاحات التي ترمي إلى تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية بالبلدان النامية، إلى جانب تحسين إدارة الشؤون الدولية، ينبغي لها أن تتوخى تحقيق هدف التنمية المستدامة. ومن الواجب، إذن، أن يُحسَّن التضامن القائم بين القطاع المالي والسياسات التجارية والنقدية وإدارة الدين. وينبغي، علاوة على ذلك، لكل إطار اقتصادي كلي سليم أن يسهم في حماية البيئة وفي وضع سياسات اجتماعية بهدف التوصل إلى تنمية مستدامة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، يلاحظ أن الاستفادة الكاملة من الأسواق التجارية تقتضي قيام البلدان النامية بمواجهة تحديات عديدة: تنمية الموارد البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وإدماج السياسات التجارية في سياسات تخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الاندماج في النظام التجاري العالمي ينبغي له أن يستند بشكل مطرد إلى التجارة الإقليمية ودون الإقليمية، حتى يكون اندماجا ناجحا، كما أن بعض القيود المتصلة بالعرض جديرة بالإلغاء. ويجب أن تُبذل جهود كبيرة من أجل إزالة العقبات التي تحول دون وصول البلدان النامية إلى الأسواق الصناعية.

٥٣ - وفيما يخص أزمة الديون الخارجية والتنمية، ينبغي مواصلة العمل على جعل البلدان أقل انجراحية إزاء التغييرات التي تتعرض لها بيئتها، مع تعزيز إطار حل الأزمات المالية، عند الاقتضاء. ومن رأي سويسرا أن القيام باتخاذ تدابير تشجيعية مناسبة، بهدف ضمان الاضطلاع في الوقت المناسب وبأسلوب منتظم بإعادة هيكلة الديون السيادية غير السلمية، من شأنه أن يسد الثغرات القائمة في الهيكل الحالي للنظام المالي الدولي. وآلية إعادة هيكلة الديون السيادية لن تتسم بالفعالية إلا إذا كانت القروض الرسمية مرتبطة بقيود مصدوقة وإلزامية في حالات الأزمات. وريثما يتم ذلك، ترى سويسرا أنه لا جدوى من زيادة المساهمات العامة، وأن زيادة حصص صندوق النقد الدولي غير مستحسنة في الوقت الراهن، فموارد الصندوق مكيفة حسب ولايته، فيما يبدو، ولا يجوز كذلك أن تُستكمل هذه الموارد بمخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة.

٥٤ - وبشأن النظام المالي الدولي، يلاحظ أن ثمة أهمية للتشديد على أن حشد الموارد الوطنية لصالح التنمية يمكن إكماله، على نحو فعال، باستثمارات أجنبية مباشرة من قبل البلدان الصناعية والبلدان ذات العائد المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نموا. وعلاوة على ذلك، يجب أن يبذل مزيد من الجهود من أجل تحسين توقّي الأزمات. ولهذا السبب، ينبغي تناول الأسباب الهيكلية

والنظامية للطلب المتزايد على ائتمانات صندوق النقد الدولي، وأيضا لإطراد تقلبات التدفقات الرأسمالية الدولية. وثمة جدوى، مع هذا، لمسألة تحسين شفافية المراقبة، التي يمارسها الصندوق، كما يجب، في هذا الصدد، أن تقوم البلدان بأعداد متزايدة بإجازة نشر تقارير المراقبة هذه.

٥٥ - وفيما يتصل بالسلع الأساسية، لا تزال هناك بلدان كثيرة تقدم عددا ضئيلا من السلع التصديرية، مما يسهم في انجراحيتها أمام الصدمات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص القدرات الصناعية يؤدي إلى هبوط مستوى القيمة المضافة المتعلقة بهذه السلع. ومن الحريّ بالمساعدة الإنمائية الرسمية أن تتولى أيضا مساندة الآليات الاقتصادية الكلية الابتكارية التي قد توفر موارد مالية تكميلية لتلك البلدان التي تعاني من الصدمات الخارجية. وفي هذا الشأن، تبذل سويسرا قصاراها لإضفاء مزيد من الصلاحية على ما تقدمه من مساعدة مالية على الصعيد الكلي.

٥٦ - وبوسع الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص أن تقوم بدور مطرد من أجل تقليل الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية جديرة، دون شك، بالزيادة وبتحسين الفعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وثمة ضرورة، في نهاية الأمر، للاضطلاع عن كثب بمتابعة مدى تقدم وتماسك الإصلاحات ذات الصلة، مع وضع أطر تنظيمية تتسم بمراعاة الظروف الخاصة للبلدان واحتياجاتها ووضعها الإنمائي، بل وإيلاء هذه البلدان معاملة خاصة لتمكينها من تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية المتسقة على الصعيد الدولي.

٥٧ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أعلن تأييده للبيان الذي أدلت به فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن العائق الجغرافي لدى البلدان النامية غير الساحلية، التي تضم ١٦ من أقل البلدان نموا، يضعها في موقف بالغ الصعوبة. وهي تخضع لسياسات ومؤسسات ومنشآت للنقل تابعة لبلدان أخرى، وتنفق على خدمات النقل وتأميناتها ضعف ما تنفقه البلدان النامية وثلاثة أضعاف ما تنفقه البلدان المتقدمة النمو. واتخاذ ترتيبات تعاونية فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر المجاورة لها من شأنه أن يؤدي إلى حل هذه المشاكل.

٥٨ - ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية تعلق أهمية كبرى على الاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي سينعقد في عام ٢٠٠٣، فهذا الاجتماع يمثل أول مؤتمر رفيع المستوى تعقده الأمم المتحدة للقيام على نحو مباشر بتناول احتياجات هذه البلدان ومشاكلها الخاصة بهدف وضع تدابير محددة لتحسين نظم النقل العابر، ومن شأن نتائج هذا الاجتماع أن تؤثر على تنميتها المستدامة على الصعيد الطويل الأجل.

٥٩ - وفي هذا الشأن، وبغية كفالة نجاح هذا الاجتماع، توجد أهمية حاسمة لمشاركة جميع الحكومات وكافة الأطراف المعنية الأخرى، من قبيل القطاع الخاص ومنظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بالتدابير التي اتخذها الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فهو قد وضع أساسا للأعمال المستقبلية للاجتماعات التحضيرية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وهي تدعو أيضا أمانة الأونكتاد إلى المساهمة في العملية التحضيرية في مجال صلاحيتها، ولا سيما فيما يتصل بالنواحي التنفيذية والتقنية للنقل العابر. وثمة مساهمة كبيرة متوخاة أيضا من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية واللجان الإقليمية.

٦٠ - وينبغي توجيه نداء جديد من أجل توفير أموال تكميلية بهدف تمويل هذا الاجتماع وتيسير مشاركة ممثلي

البلدان النامية غير الساحلية وشركائهم والبلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦١ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك البيان الذي أدلت به فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٢ - وبوركينا فاسو، التي تشكل جزءا من مجموعة البلدان الأقل نموا وغير الساحلية، تعلق أهمية خاصة على النظر في البند ٨٤ (و) من جدول الأعمال. ومن الحوافز الرئيسية للتنمية، تشجيع التجارة الدولية بوصفها وسيلة للنمو الاقتصادي. ومع هذا، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة تنافسية سلعها التصديرية وتقليل تكاليف حيازة المعدات المستوردة تصطدم بأثمان باهظة وبتأخيرات كبيرة أثناء النقل العابر، مما يرجع إلى وضعها كبلدان محصورة. وهذه الحالة معززة، بصفة خاصة، إلى إجراءات جمركية وإدارية غير ملائمة وطويلة ومرهقة التكلفة، وأيضا إلى تدابير للنقل الطرقي العابر غير متناسقة، وكذلك إلى مراقبات مفرطة ومرتفعة القيمة من قِبَل الجمارك والشرطة، إلى جانب سوء أحوال المرافق الأساسية.

٦٣ - وبغية محاولة حل هذه المشاكل من خلال التشاور، يلاحظ أن بوركينا فاسو تساهم، على نحو كامل، في الجهود التي تبذلها دول غرب ووسط أفريقيا بهدف تحسين شبكات النقل والنقل العابر لديها، وكذلك في المبادرات والمشاريع العديدة الجارية على صعيد مؤسسات الاندماج والتعاون دون الإقليمية، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وهذه أمثلة من أمثلة التعاون التي تحتاج إلى تعزيز القدرات المالية والمؤسسية إلى جانب توفير المساعدات التقنية.

٦٤ - وبوركينا فاسو تجد لزاما عليها أن تتوجه بالشكر إلى الأمين العام إزاء إسراعه في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، وذلك بتعيين ممثله السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تشجع الممثل السامي على مواصلة عمله الضخم المتعلق بتشجيع وحشد الموارد، مما سبق له أن بدأ به لدى المؤسسات الدولية والبلدان المانحة، بهدف كفالة مشاركة البلدان المحصورة في مؤتمر كازاخستان.

٦٥ - ووفد بوركينا فاسو يوجه نداء في نهاية المطاف، إلى جميع الشركاء في التنمية كيما يؤيدوا جهود الأمين العام التي ترمي إلى جعل المؤتمر الوزاري لعام ٢٠٠٣ بمثابة نموذج ناجح لتشجيع التعاون الدولي.

٦٦ - **السيد شيخالييف** (أذربيجان): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

٦٧ - وأكد أن وزارة النقل بأذربيجان قد شكلت لجنة خاصة مشتركة بين الوزارات في إطار العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي سينعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير المتخذة من قِبَل حكومة أذربيجان، فيما يتصل بكفالة تنسيق لأعمال النقل، تتفق مع القرار الذي اتخذه المؤتمر السنوي الثاني للجنة الحكومية الدولية المعنية بممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، الذي اعتمد أيضا وثائق هامة عديدة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتخفيض الضرائب وإنشاء نظام موحد للتوثيق في مجال عمليات الشحن.

٦٨ - ومسألة انضمام أذربيجان لاتفاقية كيوتو للمنظمة العالمية للجمارك قيد النظر اليوم. وفي هذا الشأن، توجد أهمية كبيرة لتبسيط الإجراءات الجمركية، وكذلك

للمساعدة المقدمة من الأونكتاد، ومن المطلوب من خبراء الأونكتاد أن يضطلعوا بدراسة للجدوى في هذا الميدان بأذربيجان.

٦٩ - وتنظيم اجتماعات إقليمية ودون إقليمية من شأنه أن يسهم في نجاح الاجتماع الوزاري، كما أن جهود البلدان النامية غير الساحلية وجهود بلدان النقل العابر المجاورة لها تُعد ضرورية لضمان فعالية نظام النقل العابر. وفي ضوء اتساع نطاق الأعمال ذات الصلة، ينبغي لهذا الاجتماع أن ينعقد على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وأن يستند إلى مشاركة كافة الأطراف، ولا سيما القطاع الخاص. ومن الحريّ به أن يضع برنامج عمل مفصل في مجال تنمية شبكات النقل العابر بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وأن يفضي أيضا إلى زيادة المساعدة المقدمة من المانحين للتمكن من تنفيذ قراراته بصورة تدعو إلى الارتياح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مكتب الممثل السامي والأونكتاد أن يضطلعا بدور هام فيما يتصل بصوغ برنامج للعمل من أجل المساعدة في تنمية البلدان غير الساحلية المتأثرة بالصراع.

٧٠ - وتقوم أذربيجان، بوصفها طرفا في الاتفاق الأساسي المتعدد الأطراف للنقل الدولي بشأن تطوير ممر أوروبا - القوقاز - آسيا، بالمساهمة في تنمية طرق النقل العابر فيما بين القارتين. وفضلا عن ذلك، فإن أذربيجان تزمع الانضمام لممر النقل بين الشمال والجنوب، إلى جانب البرنامج الخاص المعني باقتصادات بلدان آسيا الوسطى.

٧١ - ومن سوء الحظ أن الجهود التعاونية، التي تبذلها أذربيجان، تتعرض للإعاقة من جراء استمرار احتلال ٢٠ في المائة من إقليمها، وكذلك بسبب حصار منطقة ناخيشفن على يد دولة متاخمة، مما يؤدي، لا إلى مجرد تقويض إمكاناتها الإنمائية، بل أيضا إلى تهديد أمن واستقرار منطقة جنوب القوقاز. ومما يسهم في جهود التنمية التي تبذلها بلدان المنطقة، تهيئة تسوية سياسية عادلة لهذا النزاع والإسراع في تحرير كافة أقاليم أذربيجان المحتلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٧٢ - ومن رأي أذربيجان أ، القضاء على الحواجز غير المادية التي تحول دون تنمية التجارة الخارجية لدى البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب تحسين وصول سلع وخدمات هذه البلدان إلى الأسواق الدولية، من شأنهما أن يعملا على تخفيف حدة الفقر بهذه البلدان. ومن الممكن أن تُناقَش هذه المسائل في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية بمنظمة التجارة العالمية، التي ستعقد في كانكون (المكسيك) في عام ٢٠٠٣.

٧٣ - ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية على سد الفجوة الرقمية قد يتيحان أيضا تذليل عدد كبير من مشاكل هذه البلدان. وهذا هو السبب في جدوى قيام مكتب الممثل السامي بمشاركة نشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سينعقد بجنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٧٤ - **السيد حسن** (باكستان): أشار إلى الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/253)، ثم أكد أن الدين الخارجي للبلدان النامية قد وصل إلى نسب هائلة. ولقد اضطُلع ببعض المبادرات منذ عدة سنوات من أجل تخفيف الأعباء على البلدان الغارقة في الديون. والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أكثر المبادرات طموحا في هذا الصدد. ومع هذا، فإن هذه المبادرة تتضمن تقييدين رئيسيين: فهي لا تتناول سوى جزءا من الديون التي تعجز البلدان النامية عن تحملها، كما أنها تفرض قائمة طويلة من الشروط المسبقة على البلدان التي قد تستفيد منها. ومن الواضح أنه ما دامت

التخفيضات الممنوحة في إطار الدين ترتبط بتعديلات هيكلية، فإن هذا يعني أن هدف تحرير الموارد لأغراض التنمية سيظل بعيدا عن المنال. وباكستان تناشد البلدان الدائنة والمنظمات ذات الصلاحية أن تنظر باهتمام في المقترحات المفيدة التي أوردها الأمين العام في تقريره، وخاصة تلك المقترحات التي يوصي فيها بتيسير معايير العزو وباستكشاف مصادر تمويلية جديدة.

٧٥ - وبعض البلدان النامية ذات العائد المتوسط مضطرة أيضا إلى مواجهة مشاكل خطيرة تتعلق بالمديونية الخارجية. والمدفوعات التي تسددها هذه البلدان في إطار خدمة الدين تستهلك قدرا كبيرا من إيراداتها، مما يفضي إلى آثار وخيمة على الصعيد الاجتماعي. وحالة هذه البلدان تتطلب اهتماما فوريا. وإعادة جدولة ديونها ترد عادة في مناقشات ناديي باريس ولندن، ولكن ثمة ضرورة لوضع آليات أكثر شفافية وتخطيط أنهج جديدة ومتكاملة. ومن الواجب أيضا أن يُحسّن التنسيق وأ، يُضطلع بتوزيع أكثر عدلا للأعباء فيما بين كافة فئات الدائنين.

٧٦ - وينبغي إضفاء بُعد، يتسم بمزيد من الطابع الإنساني، على إعادة جدولة الديون. وفي الوقت الراهن، تتجه المؤسسات المالية الدولية إلى حث البلدان النامية على تقبّل قروض جديدة بشروط سوقية من أجل تمويل الاستثمارات الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر، دون مراعاة للعواقب التي تترتب على ذلك بالنسبة للبلدان المدينة.

٧٧ - وباكستان مقتنعة تماما بأن الأمم المتحدة عليها دور رئيسي في مجال صوغ وتنفيذ برنامج واسع النطاق من شأنه أن يأتي بحل شامل ومستدام لمشكلة مديونية جميع البلدان النامية. وفي هذا السياق، قد تُتوخَّى الاستفادة من المقترحات التالية: (١) التوصيات التي وجها الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن مسألة الدين الخارجي، بما فيها تلك المسألة المتصلة بإنشاء جهاز مستقل من أجل السعي لتهيئة حل مستدام؛ (٢) الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد بمناسبة مؤتمر قمة الألفية، والذي يتضمن إمكانية اضطلاع الأمم المتحدة بدور من أدوار الوساطة بين الدائنين والمدينين؛ (٣) الفكرة التي أشار إليها رئيس باكستان أثناء اجتماع المائدة المستديرة هذا، والتي تقضي بإعادة تخصيص المبالغ المدفوعة لخدمة الدين من أجل تمويل التنمية الاجتماعية؛ (٤) التدابير الواردة في الفقرة ٥١ من توافق آراء مونتيري. ومن الواجب، في نهاية المطاف، أن تكون إدارة الدين مصحوبة بتحسين حقيقي في وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، حيث أن هذه البلدان لن تستطيع سداد ديونها إلا من خلال زيادة إيراداتها، ولا سيما عائداتها من العملات الأجنبية.

٧٨ - وباكستان ترحب بعقد اجتماع وزاري دولي بشأن التعاون في مجال النقل العابر، وهي تتعهد بالتعاون بصورة كاملة لكفالة نجاح هذا الاجتماع. وباعتبار باكستان من بلدان المرور العابر، فإنها تدرك مسؤولياتها إزاء جاراتها من البلدان المحصورة، وهي مستعدة لتزويدها بالمساعدة الضرورية. ولقد قدمت تيسيرات لأفغانستان بشأن النقل العابر، كما أنها أبرمت اتفاقين إقليميين مع دول وسط آسيا المستقلة. وكذلك وقعت باكستان اتفاقا رباعيا مع جمهورية الصين الشعبية وقيرغيزستان وكازاخستان، مما يوفر طريق وصول جديد للبلدان غير الساحلية بوسط آسيا. وأنشأت باكستان ميناء بحريا جديدا في غاوادر، حيث سيستخدم هذا الميناء أساسا فيما يتصل بالمنشآت المقامة من أجل البلدان المجاورة المحصورة. وإلى جانب هذه المبادرات، تعتمد باكستان على الدعم السخي المقدم من مجتمع المانحين من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تحسين هياكلها الأساسية المتعلقة بالنقل ومنشآتها الخاصة بالتخزين.

٧٩ - **السيدة إنختستسغ** (منغوليا): قالت إن وفدها يؤيد البيانين اللذين أدلت بهما فترويلا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم البلدان النامية غير الساحلية. وأشارت إلى أن اقتصاد البلدان النامية غير الساحلية يستند عموما إلى تصدير السلع الأساسية، ومن ثم، فإن هذه البلدان تخضع لخدمات النقل العابر والنقل، ومن الواجب لهذه الخدمات أن تتسم بالسلامة والفعالية. وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (A/57/340)، يلاحظ أن هذه البلدان تدفع في المتوسط ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما تدفعه البلدان النامية في مجال النقل. وصادرات هذه البلدان تتعرض للإعاقة، سواء من خلال الرسوم الجمركية المفروضة على الأسواق الأجنبية، أم من خلال تكاليف النقل، مما يقلل من عائداتها التجارية ومن تنافسيتها أيضا. وفضلا عن ذلك، فإن بُعد هذه البلدان عن الأسواق العالمية وضآلة هياكلها الأساسية في مجال النقل يقللان من جاذبيتها بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا هو السبب في أن وفد منغوليا، شأنه شأن سائر الوفود، يولي أهمية خاصة لانعقاد الاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي سينظم بكازاخستان في عام ٢٠٠٣. ويأمل الوفد في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى وضع برنامج عمل عالمي، وإلى إعلان تعهدات محددة، وإلى قيام أغلبية ساحقة داخل اللجنة بالموافقة على مشروع القرار الذي ستقدمه البلدان النامية غير الساحلية في هذا الصدد.

٨٠ - ووفد منغوليا يود أن يضم صوته إلى صوت الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بمناشدة البلدان تقديم مساهمات طوعية بهدف تيسير الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري، وهو يؤكد تأييده للممثل السامي. والوفد يجد لزاما عليه أيضا أن يشكره على ما يبذله من جهود بغية القيام على نحو نشط بربط كافة الأطراف المشاركة بالأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع، كما أنه يشكر الأونكتاد إزاء المساعدة التي يقدمها للبلدان النامية غير الساحلية، بصورة عامة، وكذلك إزاء تلك المساعدة الرامية إلى وضع اتفاق إطاري ثلاثي بشأن النقل العابر بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا، بصورة خاصة.

٨١ - **السيد ميزوكامي** (اليابان): تحدث بشأن البند ٨٤ (و) من جدول الأعمال. وقال، قبل تناوله لهذا البند، أنه يؤيد الاقتراح الداعي إلى قيام اللجنة بتجميع بنود جدول الأعمال و/أو مشاريع القرارات، التي تتناول المسائل ذات الصلة، وذلك على نحو يكفل الإمعان في متابعة تطبيق توافق آراء مونتيري.

٨٢ - واليابان تعلق أهمية كبيرة على مسألة السعي لتهيئة حلول للمشاكل المتصلة بتنمية ونمو البلدان النامية، على نحو عام، وتنمية ونمو البلدان المحصورة منها، على نحو خاص، وما تقرر من الدعوة لعقد اجتماع وزاري دولي بشأن التعاون في مجال النقل العابر يثبت أن المجتمع الدولي مصمم بشكل حازم على التصدي لهذه المشاكل.

٨٣ - ومن الواضح أن الافتقار إلى الوصول إلى البحر والبُعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف النقل العابر تفضي، إلى حد كبير، إلى إعاقة تنمية البلدان النامية غير الساحلية. وكما سبق القول في اجتماع للخبراء بشأن تعزيز نظم النقل العابر، حيث ترأست اليابان هذا الاجتماع في عام ٢٠٠١، يلاحظ أن تطوير الهياكل الأساسية واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير التجارة والنقل العابر يشكلان عاملين رئيسيين في مجال تخفيف الصعوبات التي تترتب على تلك الأحوال الجغرافية غير المواتية التي تكتنف البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا المضمار، تقدم اليابان مساعدة تتعلق ببناء الطرق والجسور بهدف تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية وتقليل التكاليف المخصصة للنقل. ومما يصور جهود اليابان في هذا

الشأن، تعاونها في شتى المشاريع التي ترمي إلى تحسين طرق المواصلات بين لاوس وتايلند، وفييت نام وميانمار، وزامبيا وزمبابوي، وفي نيبال، وفي كازاخستان أيضا.

٨٤ - وليس من الجائز بعد هذا أن ننسى أن مشاكل البلدان النامية غير الساحلية لا ترجع كلها إلى الهياكل الأساسية. فهناك عوامل أخرى تعوق تنمية هذه البلدان، وذلك من قبيل الافتقار إلى التنسيق على صعيد الإجراءات الجمركية وتدابير العبور عند الحدود. واليابان ترى أن الترتيبات المتصلة بتيسير المرور العابر لها أهمية كبرى، وهي تحيي المبادرات التي اتخذت في هذا الصدد.

٨٥ - ومن المؤكد، في نهاية المطاف، أن حكومة اليابان لن تدخر جهدا فيما يتصل بمساهمتها في نجاح المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر.

٨٦ - **السيد أبليان** (أرمينيا): قال إن بيانه سوف يركز على الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر. والاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية تتطلب دائما اهتماما كبيرا من قِبَل الأمم المتحدة، ومن ثم، فإن وفد أرمينيا يرحب بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أنه يرحب بالمبادرة المتعلقة بالدعوة لعقد الاجتماع الوزاري السالف الذكر.

٨٧ - والبلدان غير الساحلية، النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتسم بانجراحيّة خاصة. فهي مُحاطة بالعقبات بموجب وضعها الجغرافي، وذلك إزاء تعذّر وصولها إلى البحر وبُعدها عن الأسواق العالمية واضطرارها إلى تكبد نفقات كبيرة فيما يتصل بالنقل العابر. وهذه العوامل تعوق تصدير السلع واستيراد المواد الأولية، وبالتالي، فإنها تعوق التنمية.

٨٨ - والعوامل الجغرافية ليست بالعائق الوحيد أمام أرمينيا. فهي تواجه أيضا عائقا سياسيا يتمثل في ذلك الحصار الذي يفرضه عليها منذ وقت طويل اثنان من البلدان الأربعة المجاورة لها، مما يحول دون وصولها إلى الأسواق الأوروبية أو العالمية. وثمة مفاقمة كبيرة للصعوبات التي تكتنف البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من جراء عمليات الحصار أو الحظر. والقيام بإدانة الممارسات الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد من شأنه أن يؤدي إلى آثار إيجابية بالنسبة للحالة السائدة في المنطقة.

٨٩ - وأرمينيا من البلدان المحصورة، ومن ثم، فإنها تدرك تماما مدى أهمية النقل العابر بالنسبة لتنمية التجارة والاقتصاد وتشجيع التعاون الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يجب إيلاء الأولوية للاضطلاع بحوار بناء بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، وذلك فيما يتصل بإقامة نظام للنقل العابر يتسم بالفعالية وبإفادة الكافة.

٩٠ - وأرمينيا تشكل معبرا بين أوروبا وآسيا، وفي إطار هذه الحالة يُلاحظ أنها بصدد توفير ممرات للنقل العابر بالنسبة لأنابيب النفط وأنابيب الغاز، فضلا عن عمليات النقل الطرقية، ومما ييسر هذا الاتجاه ما يُضطلع به حاليا من أعمال لترميم المحاور الطرقية الرئيسية بالبلدان. وهي تشارك في برنامجين اقتصاديين عبر المناطق بدعم من الاتحاد الأوروبي (وهما ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، وبرنامج نقل النفط والغاز بين الدول إلى أوروبا). وفي إطار ممر النقل هذا بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ستصبح أرمينيا حلقة هامة في نظام النقل العابر، كما أن تحقيق برنامج طريق الحرير سيوفر الوصول إلى شبكات النقل عبر كل من أوروبا وآسيا. وبوسع أرمينيا أيضا أن تضطلع بدور هام في بناء شبكة ولية لنقل الغاز على أرضها، وذلك بفضل موقعها الجغرافي وبما لديها من هياكل أساسية وقدرات.

٩١ - وأرمينيا على اقتناع بأن هذه المبادرات قد تسهم في تهيئة جو من الاستقرار والثقة بالمنطقة. وهذا يتطلب، مع ذلك، أن تبرز كافة الأطراف المعنية ما لديها من روح تعاونية.

٩٢ - **السيد نيدو** (فيجي): قال إنه، في إطار ما يسود حاليا من ظروف غير مواتية تتسم بانخفاض أسعار السلع الأساسية منذ عام ١٩٩٧، قد يُثار تساؤل، في الواقع، بشأن قيام العديد من البلدان النامية، وهي بلدان تعتمد على صادرات بعض السلع الأساسية كيما تحصل على عائداتها من العملات الأجنبية وكيما تمول أسواق العمالة لديها، بالمساهمة في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، وخاصة تلك الأهداف المتمثلة في تخفيض مستوى الفقر بمعدل النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥. والمهمة التي تواجهنا في هذا الصدد مهمة هائلة، كما سبق أن ذكر رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين أثناء المناقشة العامة. والمطالبة بإعادة تأكيد الإرادة السياسية وروح التعاون الدولي على صعيد التنمية تستجيب، من هذا المنطلق، لتلك الضرورة الملحة التي تمثل في معالجة هذا الوضع الذي يتسم باختلال مطرد.

٩٣ - وفي إطار صغر مساحة غالبية البلدان التي تُعد من أقل البلدان نموا أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعزلة الجغرافية لهذه البلدان، وتدهور قاعدتها الاقتصادية من جراء سبب أساسي يتمثل في العولمة وتحرير التبادلات، يلاحظ أن تجارة السلع الأساسية تشكل الخيار السليم الوحيد الذي يتيح لهذه البلدان أن تحصل على عائداتها من العملات الأجنبية، وأن تضطلع بالاستثمار، وأن تحسّن مستوى المعيشة، وأن تضمن اكتمال العمالة، وأن تعزز الأمن الغذائي، وأن تحمي البيئة.

٩٤ - وتجارة السلع الأساسية لا تزال بمثابة المصدر الرئيسي لعائدات التصدير لدى فيجي. والسكر هو السلعة الأكثر أهمية، وهناك سلع زراعية ومعدنية وسمكية أخرى تكمل مجموعة الصادرات. وهذه القطاعات تشكل المصدر الأساسي للعمالة، مباشرة كانت أم غير مباشرة، منذ حصول البلد على استقلاله.

٩٥ - وثمة إحصاءات عديدة توضح أهمية السّكّر، بوصفه سلعة تصديرية، بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بفيجي، والوفد الفيجي يعلن كامل تأييده لبعض التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/57/38) بشأن تناول مشكلة تضاؤل العائدات التي تحصل عليها البلدان النامية من صادرات السلع الأساسية لديها. وينبغي، في البداية، تحسين القدرة الإنتاجية للبلدان المساهمة بسلع أساسية، وإزالة القيود التي تكتنف عملية العرض، وذلك على نحو يشجع من التنوع. وفيجي تواصل استكشاف احتمالات التنوع، ولكنها لم تجد زراعات أخرى من شأنها أن تحل محل زراعة قصب السكر سواء على المدى القصير أم الطويل، مما يرجع إلى أحوال التربة وظروف المناخ وما يسود من ضعف إزاء الكوارث الطبيعية. وينبغي، بصفة خاصة، أن يعاد النظر في فكرة التمويل التعويضي إزاء نقص حصائل الصادرات، وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال إزالة الحواجز التجارية وغير التجارية من قبيل الشروط الاستثنائية والحدود الجمركية، وتيسير النُظم التجارية المتشددة التي تحول دون وصول البلدان النامية إلى بعض الأسواق اللازمة لتسويق سلعها، وإضفاء الفعالية على المعاملات الخاصة والتفضيلية لصالح هذه البلدان في إطار الاتفاق المتعلق بالزراعة، عن طريق تهيئة ''صندوق للتنمية''، مما ورد في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام (A/57/381). ومن رأي فيجي أن صناعة السكر لديها تمكنها من تلبية الأهداف التي حددتها منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بتنمية التجارة المتعددة الأطراف،

كما أنها تتفق إلى حد كبير مع ما ورد من مقاصد في ديباجة الاتفاق المتعلق بالزراعة.

٩٦ - وثمة أمل لدى فيجي في اتخاذ تدابير إيجابية في إطار تنقيح الاتفاق المتعلق بالزراعة، وذلك في أعقاب تنبه منظمة التجارة العالمية إلى ما تلاقيه البلدان النامية الضعيفة من صعوبات في مواجهة عملية تحرير التبادلات. وفيجي ترحب، من نفس المنطلق، ببداية المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان أعضاء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهي مفاوضات ستهدف تشجيع تنمية هذه البلدان وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.